الأهرام

المصدر : الوفد

التاريخ : ١٣ يوليو ١٩٩٩

حلم الدولة الفلسطينية فى مهب الريح

فى وقت تلوح فيه بعض الآمال فى احياء السلام من مواته على يد الحكومة الاسرائيلية الجديدة بزعامة ايهود باراك - رغم تحفظاتنا القوية على باراك صاحب الخلفية التاريخية الدموية فى حق فلسطين - وفى وقت تراكمت فيه أحزان الشعب الفلسطينى بانهزام الارادة الفلسطينية أمام الجبروت الاسرائيلى وتأجيل اعلان الدولة، انبرت لجنة أوروبية على مستوى سياسى رفيع لتوجه طعنة نافذة للسلطة الفلسطينية بتقرير أصدرته هذه اللجنة حول الاقتصاد والسياسة الفلسطينية والمصير المشبوه للمعونات المقدمة من الدول المانحة، والتفاصيل المعلنة فى التقرير تدعو الى الاسف والخوف على مستقبل الدولة الفلسطينية سواء من القائمين على السلطة بها، أو من تدهور أوضاعها الاقتصادية حال توقف المعونات بموجب تفجر هذه الفضائح الجديدة،

والمؤسف له أكثر ان تفاصيل هذا التقرير الذى أطلق عليه «سرى» قد تسرب فى لاهاى عن طريق مركز الوثائق والمعلومات الاسرائيلى، بل ونشرت جوانب منه فى النشرة الشهرية لهذا المركز، واللجنة الاوروبية مشكلة من أربعة من الساسة المخضرمين فى مقدمتهم الايطالى «روماندو برودى» - الرئيس الحالى للجنة الاوروبية - ثم السويدى «كارل بيلدت» والاسبانى «فيليب جونزاليز» والبرتغالى «ماريو سواريس»، ويرأس اللجنة «مايكل روكارد» رئيس وزراء فرنسا السابق، وقد عاون هؤلاء مجموعة من الخبراء والمتخصصين فى المجالات الاقتصادية والسياسية والذين نجحوا فى التغلغل داخل الادارات الفلسطينية بأنواعها منذ يونيو ٩٥ وعلى مدى أربع سنوات متتالية، ولم تبتعد اليد الامريكية عن أعمال يد تلك اللجنة فشاركت أيضاً بعدد من خبرائها لاعداد هذا التقرير الخطير الذى جاء فى سطوره، ان السلطة الفلسطينية قد تلقت دعماً من الدول الاوروبية قيمته ٢,٥ مليار دولار منذ عام ٩٤ وحتى ٩٨، وذلك من مجموع مبالغ دعم متفق عليها وتبلغ ٤,١ مليار دولار، وقد أحاط الغموض نسبة كبيرة من هذه المعونات حيث لم تنفقها السلطة الفلسطينية على الاغراض التى منحت لاجلها كمشروعات التنمية ورفع مستوى المعيشة والخفض من نسبة البطالة والرقى بالمستوى الصحى ومستوى النظافة، وغيرها من الامور الحيوية والهامة، وأن الادارات السياسية بمناطق الحكم الذاتى لا تعلن عن مسئولياتها المالية، ولا توجد ملفات واضحة لاثبات أوجه الانفاق، وطالب أعضاء تلك اللجنة الاوروبية السلطة الفلسطينية بسرعة وضع دستور يكفل تحديد الذمة المالية للمؤسسات والاعلان عنها لمساءلة المتورطين فى أى تسيب أو خلل، وامكانية متابعة قنوات الانفاق داخل وزارة المالية.

وانتقد التقرير فى حدة أسلوب السياسة الفلسطينية، حيث وصف فلسطين بأنها دولة بوليسية يسيطر عليها الشرطة بجانب العسكر، وأن قوات الشرطة يستغلون نفوذهم مع المواطنين بصورة سيئة، بجانب ضعف سلطة القانون ومعاناة التشريعات من الضعف وتخبط سلك القضاء، وأن الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات تحول فى مناطق الحكم الذاتى الى حاكم مركزى يركز كل مقاليد السلطة فى يده، حتى انه يوقع بنفسه على اجازات كبار الموظفين..!.

وهكذا يأتى تسريب هذا التقرير

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية